

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

ميزان الخدمات في العراق: رؤية تقويمية في الأبعاد التنموية والدولية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي
جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

سرمد جاسم حمودي ناصر

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتورة

هناء عبد الغفار حمود

المستخلص

سعت هذه الدراسة الى تحليل ميزان الخدمات للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢ ، وذلك لغرض الوقوف على مدى تطور تجارة الخدمات ، وقياس الكفاءة والقدرة التنافسية لقطاع الخدمات من جهة ، فضلاً عن تحديد نسبة إسهامه في عجز الحساب الجاري كأحد أهم مكونات ميزان المدفوعات من جهة أخرى . وكان الدافع لإختيار موضوع الدراسة هو معاناة ميزان الخدمات العراقي من عجز مستديم يتم تمويله من الإيرادات النفطية .

كما ركزت الدراسة على تحليل كل من البعدين التنموي المحلي والبعء الدولي لأوضاع ميزان الخدمات العراقي عبر إعتقاد تعريفات وتصنيفات أدلة ميزان المدفوعات مع المناهج المحلية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي وتحليل مدى تساوقها مع المؤشرات الإحصائية الإقتصادية الكلية المحلية الخاصة بنظام الحسابات القومية، ودراسة العلاقة بين أوضاع ميزان الخدمات والقطاعات التوزيعية والخدمية ، كما تم في البعد الدولي تطبيق المؤشرات الدولية على تجارة الخدمات وقياس سعر الصرف الحقيقي وفق صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية مع تحديد أثر بالاسا سامويلسون .

إن الثقافة الريعية في العراق والتي تمثل أبرز ملامح الإقتصاد العراقي أنعكست آثارها بشكل تغييرات في هيكل إنتاج القطاعات الأستراتيجية الأخرى من غير القطاع النفطي ومنها قطاع الخدمات ، حيث أدت الى إضعاف الى هيكل هذه القطاعات القابلة للمنافسة الدولية وإضعاف قدراتها الإنتاجية نتيجة توجيه أغلب تخصيصات عوامل الإنتاج بإتجاه القطاع النفطي هذا من جهة ، من جهة أخرى فإن زيادة تمويل القطاع النفطي أدى الى زيادة الثروات الناتجة عن هذا القطاع نتيجة زيادة تصدير النفط الخام ، مما أنعكس بشكل تطور إيجابي في قيم الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا أدى الى توازنات جديدة للدخل والإستهلاك أعلى من السابق ، وهذه التوازنات الجديدة خلقت بدورها ضغوطاً أكبر بإتجاه زيادة الإستيرادات السلعية والخدمية لتغطية الحاجة المحلية المتزايدة من السلع والخدمات مما أدى الى زيادة العجز في ميزان الخدمات .

وقد مثلت خدمات الشحن والتأمين والخدمات المالية أكثر من ٨٠% من العجز الكلي ميزان الخدمات، مما يؤكد على أن هذه القطاعات هي القطاعات القائدة للعجز في ميزان الخدمات نتيجة إرتباطها بالإستيرادات السلعية . كما وجد أن نسبة مساهمة إستيرادات الخدمات التكنولوجية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مدفوعات ميزان الخدمات للأعوام مابعد ٢٠٠٥ ، إلا أن هذه النسب الضئيلة من هذه الإستيرادات كان لها أثر كبير في خلق تطور تنموي موجب على مستوى الإقتصاد الكلي للعراق. ورغم محاولات خطة التنمية ٢٠١٠-٢٠١٤ في وضع أستراتيجية تصحح الخلل في القطاعات الخدمية ذات الصلة المباشرة مع ميزان الخدمات ضمن سلسلة مشاريع حيوية تقارن بين ما هو واقع حال وبين ما هو مستهدف ، إلا أنها جوبهت بتوزيع مؤسساتي منشعب على مستوى الموازنة العامة للدولة لا يتطابق مع أستراتيجية خطة التنمية الوطنية .